

مرصد المالية العامة

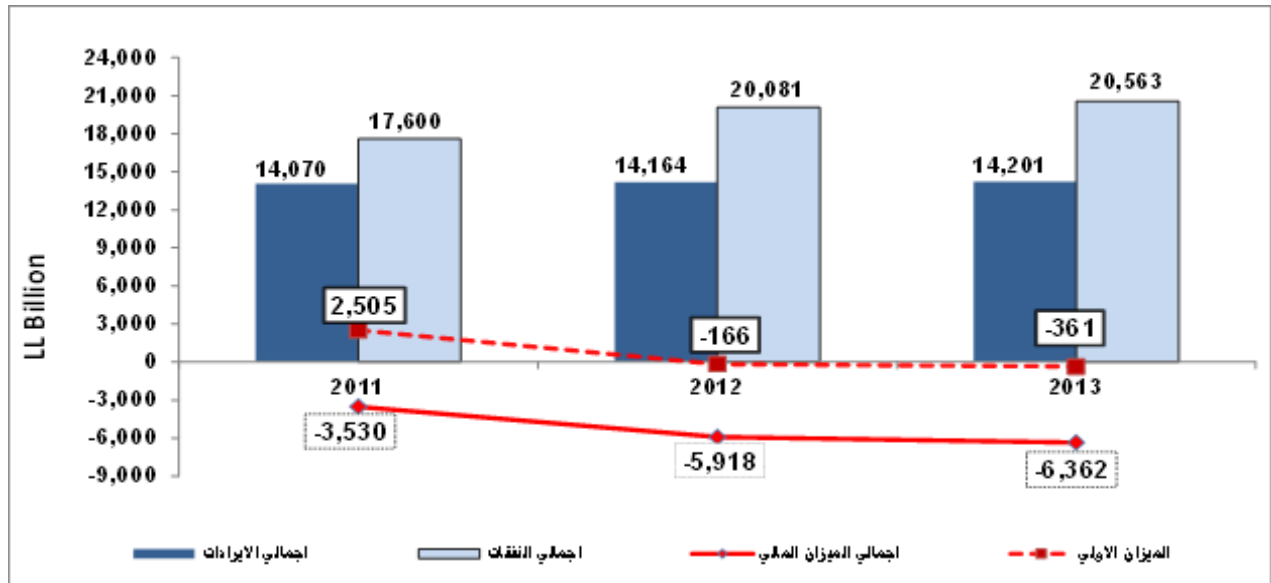
التقرير الشهري لنتائج المالية العامة

كانون الأول ٢٠١٣



سجل إجمالي العجز المالي خلال عام ٢٠١٣ حوالي ٦٣٦٢ مليار ليرة، بزيادة ٤٤٤ مليار ليرة (٨ في المائة) عن العجز المسجل في نهاية عام ٢٠١٢ والبالغ ٥٩١٨ مليار ليرة (جدول رقم ١). بالتوازي، ارتفع عجز الميزان الأولي من ١٦٦ مليار ليرة خلال العام ٢٠١٢، إلى ٣٦١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣. بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي^١، زاد العجز المالي من ٩،١ في المائة خلال عام ٢٠١٢ إلى ٩،٣ في المائة خلال عام ٢٠١٣، في حين ارتفعت نسبة العجز الأولي للنتائج المحلي الأجمالي من ٠،٣ في المائة خلال عام ٢٠١٢ إلى ٠،٥ في المائة خلال عام ٢٠١٣. هذا التدهور في وضع المالية العامة هو نتيجة انخفاض مجموع الإيرادات من نسبة ٢١،٩ في المائة من الناتج المحلي خلال عام ٢٠١٢ إلى نسبة ٢٠،٨ في المائة من الناتج المحلي خلال عام ٢٠١٣، والتي قابلها انخفاض مجموع النفقات من ٣٠،٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠١٣ مقارنة بنسبة ٣١ في المائة خلال العام ٢٠١٢. نتيجة هذا الارتفاع في العجز، سجلت نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي زيادة من ١٣٤،٣ في المائة خلال عام ٢٠١٢ إلى ١٤٠،٥ خلال العام ٢٠١٣. كذلك، ارتفع صافي الدين إلى ١١٧،٧ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٣، مقارنة بنسبة ١١٤،٣ في المائة خلال عام ٢٠١٢.

الرسم البياني ١: إجمالي الميزان المالي (2011-2013) - من منظار نقدي



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

سجل إجمالي الإيرادات ارتفاعاً طفيفاً بقيمة ٣٧ مليار ليرة، ليبلغ ١٤،٢٠١ مليار ليرة (٨،٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، على الرغم من التراجع في كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وذلك نتيجة ارتفاع إيرادات الخزينة.

^١ إن الناتج المحلي الإجمالي المقدر المعتمد لعام ٢٠١٣ هو ٦٨،١١٩ مليار ليرة (تقرير افاق الاقتصاد العالمي عدد تشرين الأول ٢٠١٣، صندوق النقد الدولي). اعتمد هذا المصدر أيضاً في النشرة الأساسية لشهر آذار من العام ٢٠١٣. وقد تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢ بقيمة ٦٤،٧٥٢ مليار ليرة (إدارة الإحصاء المركزي).

انخفضت الإيرادات الضريبية بحوالي ٧١ مليار ليرة (١ في المائة) مقارنة مع العام الفائت، لتبلغ ١٠،١١٦ مليار ليرة بنهاية سنة ٢٠١٣، وذلك نتيجة التباطؤ العام في النشاط الاقتصادي وبعض التعديلات في السياسة الضريبية:

- انخفضت إيرادات الضريبة على التجارة والمبادلات الدولية بحوالي ٩٣ مليار ليرة (٤ في المائة) لتبلغ ٢١٥٨ مليار ليرة خلال عام ٢٠١٣. تراجعت إيرادات الرسوم بقيمة ١١٤ مليار ليرة، بشكل رئيسي نتيجة تراجع تحصيلات رسوم التبغ بقيمة ١٢١ مليار ليرة (٢٣ في المائة) (تراجعت كميات التبغ المستوردة بنسبة ١٧ في المائة)، والتي كانت قد سجلت زيادة سنوية استثنائية بلغت ١١١ مليار ليرة (٢٨ في المائة) خلال العام ٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت إيرادات الرسوم على البنزين بقيمة ١٢ مليار ليرة في الفترة المذكورة (انخفضت كميات البنزين المستوردة بنسبة ٣ في المائة)، بينما تحسنت إيرادات الرسوم على السيارات بقيمة ٢٠ مليار ليرة. هذا التراجع في إيرادات الرسوم قابله ارتفاع في إيرادات الجمارك بقيمة ٢٠ مليار ليرة (٣ في المائة)، نتيجة نمو استيراد المواد غير النفطية بنسبة ٥ في المائة خلال الفترة المذكورة^٢. تجدر الإشارة إلى أن استيراد "المواد الغذائية"^٣ شهد ارتفاعاً بنسبة ٤ في المائة، كذلك شهدت "منتجات الصيدلة" و"المحركات والأجهزة والآلات الأخرى" ارتفاعاً بنسبة ١٢ في المائة و١٣ في المائة على التوالي.
- انخفضت إيرادات الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال بحوالي ١٤ مليار ليرة في نهاية ٢٠١٣ مقارنة بالمبلغ المسجل خلال عام ٢٠١٢ والبالغ ٢٥١٦ مليار ليرة. تراجعت "ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة" بحوالي ٦٥ مليار ليرة (٢٢ في المائة) لتبلغ ٢٣١ مليار ليرة في الفترة المذكورة، وذلك بعد الزيادة غير المتكررة في هذا البند المسجلة خلال ٢٠١٢. كما انخفضت إيرادات "ضريبة الدخل على الأرباح" بحوالي ٣٢ مليار ليرة (٣ في المائة) سنوياً لتبلغ ٩٧٤ مليار ليرة في ٢٠١٣، وذلك نتيجة انخفاض أرباح الشركات في العام ٢٠١٢^٤. في المقابل، ارتفعت إيرادات ضريبة الدخل على الرواتب والأجور بقيمة ٦٤ مليار ليرة (١٢ في المائة) لتبلغ ٥٨٧ مليار ليرة مع نهاية ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة زيادة الأجور في القطاع الخاص ودفع فروقات غلاء المعيشة للقطاع العام^٥. أخيراً، عادت الضريبة على الفوائد للإرتفاع بعد انخفاض سنوي بلغ ٥ مليار ليرة (١ في المائة) في عام ٢٠١٢، لتبلغ الزيادة ١٣ مليار ليرة (٢ في المائة) خلال عام ٢٠١٣.
- تدنت إيرادات رسوم الطابع المالي بقيمة ٥ مليار ليرة (١ في المائة) لتصل إلى ٤٧٣ مليار ليرة في ٢٠١٣ مقابل ٤٧٨ مليار في ٢٠١٢.

^٢ تجدر الإشارة إلى أن استيراد النفط تراجع بنسبة ١٥ في المائة خلال فترة كانون الثاني - كانون الأول ٢٠١٣، بشكل جزئي نتيجة التفاوت في تسجيل استيراد الفيول والمازوت لصالح شركة كهرباء لبنان. علماً أن هذه الفئة من الاستيراد هي إما معفاة من الرسوم أو تخضع لتعرفة جمركية مخفضة.

^٣ من ضمنها: الحيوانات الحية، المنتجات الحيوانية، المنتجات النباتية، الزيوت والدهون، محضرات المواد الغذائية، المشروبات والتبغ. تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الفئات تخضع لرسوم جمركية مرتفعة نتيجة السياسة الحمائية المطبقة.

^٤ تجدر الإشارة إلى أن هذه الضريبة يتم تحصيلها عن إيرادات السنة السابقة.

^٥ تم إقرار زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بالإضافة إلى زيادة غلاء المعيشة في القطاع العام في شباط ٢٠١٢، غير أن الزيادة بالنسبة للقطاع العام لم تدخل حيز التنفيذ إلا في أيلول ٢٠١٢ وقد تم تسديد دفعات المفعول الرجعي خلال الفصل الرابع من العام ٢٠١٢.

• بلغت إيرادات الضرائب الداخلية على السلع والخدمات ٣٧٨٢ مليار ليرة في نهاية ٢٠١٣ بارتفاع سنوي قدره ٣٣ مليار ليرة عن مبلغ ٣٧٤٩ مليار ليرة المحصل خلال العام ٢٠١٢. بالتفصيل، ارتفعت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة ٢٠ مليار ليرة لتبلغ ٣٢٩٦ مليار ليرة في نهاية ٢٠١٣. فقد ارتفعت تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة في الداخل بقيمة ٩١ مليار ليرة، مقابل التراجع الحاصل في إيرادات الضريبة القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك والبالغ ٧١ مليار ليرة، نتيجة قرار مجلس النواب القاضي بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة على المازوت^٦. كذلك، ارتفعت كل من إيرادات "رسوم التسجيل على السيارات" و"رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية" بقيمة ١٢ مليار ليرة و ٦ مليار ليرة على التوالي.

• ارتفعت إيرادات الضريبة على الأملاك بقيمة ٨ مليار ليرة لتصل إلى ١٢٠١ مليار ليرة مع نهاية العام ٢٠١٣، فقد زادت إيرادات "رسم الانتقال" بقيمة ٢٤ مليار ليرة، وذلك نتيجة معالجة الملفات ذات القيمة العالية وعمل وزارة المالية على الإسراع في عمليات تحصيل الدفعات المتأخرة. كذلك، ارتفعت إيرادات "الضريبة على الأملاك المبنية" بقيمة ٨ مليار ليرة لتبلغ ١٧٩ مليار ليرة خلال العام ٢٠١٣. وقد قابل هذه الزيادات انخفاض في إيرادات "رسوم التسجيل على العقارات" بقيمة ٢٣ مليار ليرة نتيجة التراجع الحاصل في القيمة الإجمالية للعقارات المباعة خلال ٢٠١٣ بنسبة ٣ في المائة، العائد بدوره إلى الانخفاض بنسبة ٧ في المائة في عدد العقارات المباعة خلال الفترة المذكورة.

انخفضت الإيرادات غير الضريبية^٧ بأقل من ١ في المائة (١٧ مليار ليرة) لتبلغ ٣٢٦٩ مليار ليرة ٢٠١٣، إذ حافظت التحويلات من وفر موازنة الاتصالات على المستوى نفسه مسجلةً ٢١٥٦ مليار ليرة. ومن أبرز بنود الإيرادات غير الضريبية التي شهدت تراجعاً ما يلي: (١) المحسومات التقاعدية (٢٢ مليار ليرة)، (٢) إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي (١٩ مليار ليرة)، (٣) إيرادات كازينو لبنان (١١ مليار ليرة)، (٤) اليانصيب الوطني (١١ مليار)، و(٥) رسوم السير (١٠ مليار ليرة). وقد طغى الانخفاض في البنود المذكورة على الزيادة في التحويلات من إيرادات مرفأ بيروت^٨ التي بلغت ٣٠ مليار ليرة مع نهاية ٢٠١٣ مقابل لا شيء في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات من رسوم الأمن العام قد زادت بقيمة ٢٠ مليار ليرة في الفترة المذكورة.

ارتفعت إيرادات الخزينة بقيمة ١٢٥ مليار ليرة (١٨ في المائة) سنوياً لتصل إلى ٨١٦ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣، بشكل رئيسي نتيجة الزيادة السنوية في "الحسابات الأخرى" بقيمة ٩١ مليار ليرة (المزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة مرصد المالية العامة لشهر آب ٢٠١٣).

سجل إجمالي النفقات ارتفاعاً بنسبة ٢ في المائة أو ما يعادل ٤٨١ مليار ليرة، لتصل النفقات إلى ٢٠,٥٦٣ مليار ليرة (ما نسبته ٣٠,٢ من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية العام ٢٠١٣، مع تسجيل ارتفاع كل من مدفوعات الفوائد والإنفاق الاستثماري.

^٦ بالإستناد الى القانون ٢٠٧ تاريخ ٥ آذار ٢٠١٢.

^٧ على أساس نقدي.

^٨ ان مبلغ ٣٠ مليار ليرة المحول من إيرادات مرفأ بيروت الى وزارة المالية هو بالاساس جزء من حصة الإيرادات عن العام ٢٠١١.

انخفضت النفقات الجارية الأولية^٩ بقيمة ٣٦ مليار ليرة لتصل إلى ١١,٩٦٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة التغييرات التالية :

- انخفاض مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة ١٣٢ مليار ليرة وذلك بسبب عدد من الدفعات الإستثنائية التي تمت خلال عام ٢٠١٢ وهي: (١) الدرجات الاستثنائية المدفوعة لأفراد الهيئة التعليمية مع مفعول رجعي بموجب القوانين ١٥٩ و ١٠٢ و (١٤٤ مليار ليرة)، و(٢) فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الاعوام ١٩٩٦-١٩٩٨ المستحقة المدفوعة للجهازين العسكري والمدني (٦٨ مليار ليرة).

- انخفاض معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة ٨٧ مليار ليرة نتيجة التأثير المشترك لتراجع تعويضات نهاية الخدمة بقيمة ١٨٣ مليار ليرة من جهة، مقابل ارتفاع معاشات التقاعد بقيمة ٩٦ مليار ليرة من جهة أخرى. وقد جاء الارتفاع في معاشات التقاعد بنسبة ٦ في المائة نتيجة (١) تسديد دفعة بقيمة ١٤ مليار ليرة عائدة إلى فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الاعوام ١٩٩٦-١٩٩٨ المستحقة للمتقاعدين العسكريين في آذار ٢٠١٣، و(٢) ارتفاع عدد المتقاعدين بنحو ٣٠٠٠ متقاعد خلال عام ٢٠١٣ مقارنة مع عام ٢٠١٢. أما بالنسبة لتعويضات نهاية الخدمة، فالسبب وراء ارتفاعها الملحوظ في العام ٢٠١٢ يعود إلى التقديمات الإضافية المرتبطة بنهاية الخدمة المبكرة للعسكريين^{١٠}.

- انخفاض في التحويلات المختلفة بقيمة ٨٣ مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة: (١) انخفاض التحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان^{١١} بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة والتي بلغت ٣٠٥٦ مليار ليرة في ٢٠١٣. هذا التحسن جاء نتيجة انخفاض السعر الواسطي للنفط الخام بنسبة ٤ في المائة مقارنة مع العام السابق ليبلغ ١٠٩ دولار اميركي للبرميل الواحد، إضافة إلى غياب سلفات الخزينة خلال السنة (بلغت سلفات الخزينة الى مؤسسة كهرباء لبنان^{١٢} ٢٢٠ مليار ليرة خلال ٢٠١٢).

(٢) انخفاض التحويلات لصالح الهيئة العليا للإغاثة بقيمة ٨٧ مليار ليرة، من مبلغ ١٩٥ مليار ليرة خلال ٢٠١٢ الى مبلغ ١٠٨ مليار ليرة.

قابل هذه التراجعات إرتفاع في:

(١) التحويلات لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بقيمة ١٥٠ مليار ليرة) ليبلغ مجموعها ٢٥٠ مليار ليرة في ٢٠١٣ مقارنة مع ١٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٢، ما يعود بشكل جزئي إلى توقيت الدفعات (خلال العام ٢٠١٢ تم دفع ٥٠ مليار ليرة في حزيران إضافة إلى ٥٠ مليار ليرة في تشرين الثاني، في حين سجلت المبالغ المدفوعة خلال عام ٢٠١٣ ١٠٠ مليار ليرة في كانون الثاني و ١٥٠ مليار ليرة في نيسان)،

^٩ النفقات الجارية الأولية تمثل النفقات الجارية باستثناء مدفوعات الفوائد وخدمة الدين.

^{١٠} بناء للقانون رقم ١٦٩ تاريخ ٢٩ آب ٢٠١١، والذي يقدم للعسكريين حوافز إضافية للتقاعد الميكرو مثل الدرجات الاستثنائية.

^{١١} المزيد من المعلومات عن التحويلات الى شركة كهرباء لبنان خلال فترة كانون الثاني- كانون الأول ٢٠١٣ ستكون متوفرة في التقرير الشهري عن التحويلات الى شركة كهرباء لبنان - عدد كانون الأول.

^{١٢} ان التحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان خلال كانون الثاني - كانون الأول ٢٠١٢ تتضمن ١٨٠ مليار ليرة تمثل الاقساط الثلاثة الأولى التي دفعت نيابة عن مؤسسة كهرباء لبنان، لقاء عقد ايجار لباخرتين لتوليد الكهرباء بينها وبين شركة (Karpowership)، و ٤٠ مليار ليرة دفعت لكهرباء لبنان لتسديد الضريبة على القيمة المضافة، تنفيذا للقانونين رقم ٩٠٩٤ و ٩٠٩٥ المنشورين في الجريدة الرسمية تاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠١٢.

(٢) المساهمات لصالح القطاع غير العام^{١٣} (بقيمة ٦٩ مليار ليرة) نتيجة لإرتفاع كلفة دعم الفرد، وهي دفعات مرتبطة بمشاريع إجتماعية مختلفة، أبرزها البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً في لبنان^{١٤} والمشروع الداعم لحقوق الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة من الناحية العقلية والجسدية، بالإضافة الى دفع المتأخرات العائدة لسنة ٢٠١٢،

(٣) تحويل مبلغ قدره ٥٨ مليار ليرة إلى المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

- ارتفاع نفقات المواد الاستهلاكية بقيمة ١٥١ مليار ليرة، بسبب زيادة نفقات الأدوية بقيمة ١٢٤ مليار ليرة بعد تحويل المبالغ المتراكمة عن سنة ٢٠١٢، بالإضافة الى ارتفاع كلفة الأدوية والعلاجات الحديثة، والتي قد تعود بشكل جزئي إلى ارتفاع سعر اليورو مقابل الدولار الأميركي بنسبة ٤%.
- نمو النفقات الجارية الأخرى بقيمة ٩٨ مليار ليرة، وذلك بسبب الزيادة في التحويلات إلى المستشفيات بقيمة ٥٤ مليار ليرة (نتيجة الاختلاف في توقيت الدفعات) بالإضافة إلى ارتفاع النفقات "الأخرى" التي تتضمن النفقات السرية للجهاز العسكري والأحكام بقيمة ٤٤ مليار ليرة.

ارتفعت تسديدات الفوائد بحوالي ٢٥٧ مليار ليرة لتبلغ ٥٧١٤ مليار ليرة خلال ٢٠١٣، نتيجة ارتفاع تسديدات الفوائد على الديون بالعملة الأجنبية بقيمة ٢٤٩ مليار ليرة. أما تسديدات أقساط ديون خارجية فقد بلغت حوالي ٢٨٧ مليار ليرة في ٢٠١٣، بانخفاض ٨ مليار ليرة مقارنة مع العام ٢٠١٢.

ارتفعت النفقات الاستثمارية بنسبة ٣٠ في المائة أو ٢٢٧ مليار ليرة لتصل إلى ٩٨٧ مليار ليرة في ٢٠١٣، بزيادة عن مبلغ ٧٦٠ مليار ليرة خلال ٢٠١٢، بشكل أساسي نتيجة:

- ارتفاع بقيمة ٨٥ مليار ليرة في بند "إنشاءات قيد التنفيذ" نتيجة الزيادة في كل من:
 - الدفعات إلى مجلس الانماء والاعمار بقيمة ١٠٥ مليار ليرة، نتيجة (١) ٩٠ مليار ليرة دفعات اضافية لإنشاء طرقات سريعة في البترون، طرابلس والزهراني، بالإضافة إلى مشاريع تطويرية في بيروت وضواحيها، بشكل رئيسي لإعادة إنشاء الطرق، (٢) ارتفاع بقيمة ٣٣ مليار ليرة بسبب دفعات الصيانة المتعلقة بمطار رفيق الحريري الدولي (٣٠ مليار ليرة) والجامعة اللبنانية في الحدث (٣ مليار ليرة)، و(٣) تحويل بقيمة ٢١ مليار ليرة لأشغال مختلفة مثل حوض السباحة الأولمبي في النقاش (١٦ مليار ليرة) وتطوير الجامعة اللبنانية-كلية العلوم في طرابلس (٦ مليار ليرة)،
 - التحويلات إلى وزارة الاشغال العامة والنقل بقيمة ١٣ مليار ليرة عائدة بشكل أساسي لصيانة وإعادة إنشاء الطرق،

^{١٣} ان الدفعات لصالح القطاع غير العام هي في الواقع تحويلات الى وزارات اجتماعية، بالتحديد وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة العامة، ووزارة الشباب والرياضة. لمزيد من المعلومات حول اسباب هذا الإرتفاع، الرجاء الرجوع الى مرصد المالية العام عدد تشرين الأول ٢٠١٣.

^{١٤} بموجب المرسوم ٨٠٧٠ تاريخ ٤ أيار ٢٠١٢، أعطيت سلفة خزينة بقيمة ٤٢,٣ مليار ليرة بهدف تمويل البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً في لبنان.

- الدفعات لمساعدات الإغاثة (١١ مليار ليرة)، من ضمنها مدفوعات للاجئين السوريين وإعادة بناء المنازل المتضررة نتيجة النزاعات الحاصلة في عدد من المناطق اللبنانية.
 - ارتفاع نفقات الصيانة بقيمة ١١٨ مليار ليرة بالخاص فيما يتعلق بالتحويلات الى وزارة الأشغال العامة والنقل لصيانة وتأهيل الطرقات، بالإضافة إلى ١٤ مليار ليرة لمجلس الإنماء والإعمار من أجل صيانة مبنى مجمع رفيق الحريري الجامعي - الحدث^{١٥}،
 - ارتفاع دفعات "النفقات الأخرى المتعلقة بالأصول الثابتة المادية" (٢٦ مليار ليرة)، وهي ناتجة بشكل رئيسي عن ارتفاع قيمة التحويلات لبرنامج "دعم الصادرات" بقيمة ٢٥ مليار ليرة.
- بلغت نفقات الخزينة^{١٦} ١٣٣١ مليار ليرة مع نهاية عام ٢٠١٣، بزيادة عن مبلغ ١٣٠٤ مليار ليرة المسجل في العام ٢٠١٢، بشكل أساسي نتيجة زيادة (١) رديات الضريبة على القيمة بقيمة ٦٢ مليار ليرة، (٢) الودائع بقيمة ٥٣ مليار ليرة، بالإضافة إلى (٣) الأمانات بقيمة ٣٦ مليار ليرة ناتجة عن استثمارات متعلقة بتطوير سد مائي وبحيرة في منطقة البقاع، والبالغة ٢١,٥ مليار ليرة، وقد تم دفعها من صناديق الخزينة. والجدير بالذكر أن هذه العملية يتم قيدها أيضاً في حساب الأمانات من جهة الإيرادات، بحيث لا يكون لها أي تأثير على إجمالي العجز المالي. هذه الزيادة في نفقات الخزينة قابلها انخفاض في الدفعات لصالح البلديات (٧٨ مليار ليرة)، لتسجل مبلغ ٥٩١ مليار ليرة في ٢٠١٣ مقابل ٦٦٩ مليار ليرة في ٢٠١٢.
- بلغ إجمالي الدين العام ٩٥,٦٩٢ مليار ليرة (١٤٠,٥ من الناتج المحلي الإجمالي) مع نهاية ٢٠١٣، بارتفاع ١٠,٠٠ في المائة عن مبلغ ٨٦,٩٥٩ مليار ليرة (١٣٤,٣ من الناتج المحلي) المسجل في نهاية ٢٠١٢، في حين ارتفع صافي الدين بنسبة ٨,٣ في المائة نتيجة الزيادة في ودائع القطاع العام بنسبة ٢٠ في المائة. ارتفع صافي الدين العام الى نسبة ١١٧,٧ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٣، مقابل ١١٤,٣ في المائة في ٢٠١٢.
- سجل الدين بالعملة المحلية ارتفاعاً بقيمة ٦١١٤ مليار ليرة (١٢,٢ في المائة) في ٢٠١٣ ليبلغ ٥٦,٣١٢ مليار ليرة، مسجلاً نسبة ٥٩ في المائة من إجمالي الدين العام مع نهاية كانون الأول. هذه الزيادة تعكس نسبة التدوير المتراكم، أي إجمالي الإكتتاب في سندات الخزينة اللبنانية من مجموع الإستحقاقات في المزادات الأسبوعية، التي بلغت ١٧٤ في المائة بحلول نهاية ٢٠١٣. سجلت سندات الخزينة بالعملة المحلية التي تملكها المصارف التجارية ٢٩,٩٠٥ مليار ليرة، بارتفاع قدره ٩,٧ في المائة، في حين سجلت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية ارتفاعاً بنسبة ١٤,١ في المائة لتبلغ ١٧,١٧١ مليار ليرة. كذلك، ارتفعت سندات الخزينة التي تملكها المؤسسات العامة بقيمة ٦٣٨ مليار ليرة لتبلغ ٧١١٧ مليار ليرة.
- بلغ الدين بالعملة الأجنبية ٣٩,٣٨٠ مليار ليرة مع نهاية ٢٠١٣ مسجلاً ارتفاعاً بقيمة ٢٦١٩ مليار ليرة (٧,١ في المائة) منذ نهاية العام ٢٠١٢، ومشكلاً حوالي ٤١ في المائة من إجمالي الدين العام. وتعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بنسبة ١١,١ في المائة في إصدارات اليوروبوند المتداولة في الأسواق لتصل قيمتها إلى ٣٢,٦٨٨ مليار ليرة، نتيجة (١) عمليتي

^{١٥} بموجب المرسوم ٩٨٩٢ تاريخ ١٨ شباط ٢٠١٣، سلفة خزينة بقيمة ٢٠,٦ مليار ليرة.

^{١٦} بدءاً بنشرة كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية من تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهرية وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات المدرجة في الأخيرة في بنود الأمانات وسلفات الخزينة، والتي تصنف في نشرة الأداء الشهري وفق تصنيفها الاقتصادي بحسب الموازنات.

إصدار سندات يورو بوند في شهر نيسان بقيمة ١,١ مليار دولار أميركي لكل منها (عملية إصدار وعملية استبدال الدين بالعملية المحلية مقابل العملة الاجنبية مع مصرف لبنان)، (٢) عملية إصدار في حزيران بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أميركي، و(٣) عملية استبدال الدين بالعملية المحلية مقابل العملة الاجنبية بقيمة ١٧٥ مليون دولار أميركي بين وزارة المالية ومصرف لبنان في شهر أيلول^{١٧}. انخفضت كل من ديون "باريس ٢" و"باريس ٣" (يوروبوند وقروض) بنسبة ٢٠,١ في المائة و ٩,٦ في المائة على التوالي في العام ٢٠١٣، نتيجةً لتسديد أقساط الدين. كما ارتفعت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي بحوالي ٣ مليار ليرة لتصل إلى ٢٥٨٨ مليار ليرة. ارتفعت سندات الخزينة الخاصة بالعملية الأجنبية بقيمة ٢٤ مليار ليرة منذ نهاية ٢٠١٢ لتصل إلى ١٣٦ مليار ليرة.

^{١٧} مزيد من المعلومات حول عمليات اصدار الدين خلال نيسان، حزيران وأيلول ٢٠١٣ متوفرة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية ضمن "عمليات اصدار الدين" في قسم الدين العام، تحت العناوين: "إعادة فتح استحقاق عام ٢٠٢٣ للسندات بالدولار بفائدة ٦ في المائة، واستحقاق عام ٢٠٢٧ للسندات بالدولار بفائدة ٦,٧٥ في المائة اصدار ١٧ نيسان ٢٠١٣"؛ "الشريحة المزدوجة: سندات بالدولار بفائدة ٤,٥ في المائة تستحق في العام ٢٠١٦، وسندات بفائدة ٥,٥ في المائة تستحق عام ٢٠١٩ ضمن اتفاقية استبدال الدين مع مصرف لبنان، اصدار ٢٣ نيسان ٢٠١٣"، إضافة إلى "إصدار جديد: سندات بالدولار بقيمة ٦٠٠ مليون د.أ بفائدة ٦,١٥ في المائة تستحق عام ٢٠٢٠".



الجمهورية الفلسطينية
وزارة المالية

قسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول ٢: إجمالي الإيرادات

نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣ ك٢-ك١	٢٠١٢ ك٢-ك١	(مليار ل.د.)
-0.7%	13,385	13,473	إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها
-0.7%	10,116	10,187	• الإيرادات الضريبية
-0.5%	3,269	3,286	• الإيرادات غير الضريبية
18.2%	816	691	إجمالي إيرادات الخزينة
0.3%	14,201	14,164	إجمالي الإيرادات العامة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٣: الإيرادات الضريبية

نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣ ك٢-ك١	٢٠١٢ ك٢-ك١	(مليار ل.د.)
-0.7%	10,116	10,187	الإيرادات الضريبية
-0.6%	2,502	2,516	ضريبة على الدخل و الأرباح ورؤوس الأموال، ومنها
-3.2%	974	1006	• ضريبة الدخل على الأرباح
12.3%	587	523	• ضريبة الدخل على الرواتب والأجور
-21.9%	231	296	• ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة
2.0%	660	647	• ضريبة الدخل على الفوائد (٥%)
15.9%	49	42	• غرامات (ضريبة على الدخل)
0.7%	1201	1193	ضريبة على الأملاك، ومنها
4.7%	179	171	• ضريبة على الأملاك المبنية
-2.7%	847	870	• رسوم تسجيل على العقارات
0.9%	3,782	3,749	الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها
0.6%	3,296	3,276	• الضريبة على القيمة المضافة
5.0%	382	364	• ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها
6.1%	213	201	- رسوم تسجيل على السيارات
3.9%	167	161	- رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية
-4.2%	2,158	2,251	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها
2.5%	817	796	• الجمارك
-7.8%	1,341	1,455	• رسوم، ومنها
-2.5%	483	495	- رسوم على البنزين
-23.4%	395	516	- رسوم على التبغ
4.6%	455	435	- رسوم على السيارات
-1.0%	473	478	إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٤: الإيرادات الغير ضريبية

نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣ ك٢-ك١	٢٠١٢ ك٢-ك١	(مليار ل.د.)
-0.5%	3,269	3,286	الإيرادات غير الضريبية
-0.5%	2,518	2,530	حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها
0.3%	2,362	2,355	• حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية
-7.9%	125	136	- إيرادات كازينو لبنان
-	30	0	- إيرادات مرفأ بيروت
-18.5%	50	61	- إيرادات من وفر موازنة مديرية البانصيب الوطني
0.0%	2,156	2,156	- إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكي ١
1.1%	61	60	• حاصلات من مؤسسات عامة مالية
-18.1%	87	106	• حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)
-13.5%	8	9	• حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)
3.2%	606	587	رسوم وعائدات إدارية، ومنها
2.1%	492	482	• رسوم إدارية، ومنها
0.8%	30	30	- رسوم كتاب العدل
16.8%	140	120	- رسوم الأمن العام
-3.9%	235	245	- رسوم السير
-14.5%	25	30	- رسوم قضائية
1.0%	19	19	- رسوم القيادة
23.8%	32	26	• عائدات إدارية
-17.9%	3	4	• مبيعات (الجريدة الرسمية وثمان لوحة عمومية)
2.6%	65	63	• رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)
16.8%	14	12	• رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى
-14.1%	9	10	الغرامات والمصادرات
-14.0%	136	159	إيرادات غير ضريبية مختلفة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول ٥: الإنفاق بحسب التوظيف الاقتصادي

نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣ ك-٢	٢٠١٢ ك-٢	(مليار ل.د.)
1.2%	17,966	17,753	١. النفقات الجارية
-3.7%	6,473	6,723	المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:
-3.0%	4,276	4,409	• مخصصات ورواتب وأجور (بند ١٣)
-4.5%	1,831	1,918	• معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها
6.5%	1,583	1,487	- معاش تقاعد
-42.5%	248	431	- تعويضات نهاية الخدمة
-7.6%	366	396	• تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب ١/
4.7%	5,714	5,457	تسديد فوائد، ومنها: ٢/
0.2%	3,341	3,333	• فوائد على القروض الداخلية
11.7%	2,373	2,124	• فوائد على القروض الخارجية
-2.8%	287	295	تسديد أقساط ديون خارجية
49.5%	455	305	• مواد استهلاكية، ومنها
21.5%	75	62	- نفقات تغذية
-67.2%	13	40	- محروقات
102.7%	245	121	- أدوية
-13.9%	33	38	- توقيفات لتسديد سلف الخزينة ٣/
25.2%	153	122	• خدمات خارجية
-2.0%	4,173	4,256	• تحويلات أخرى، ومنها/
-10.3%	3,056	3,408	- شركة كهرباء لبنان ٤/
150.0%	250	100	- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
-44.8%	108	195	- الهيئة العليا للإغاثة
31.0%	290	221	- التحويلات إلى القطاع الغير عام
	0	19	- سلفات خزينة لدعم المازوت
51.4%	98	65	- التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب الشمندر السكري ٦/
-33.1%	12	18	- المساهمة لسلطات المياه
	58	0	- المحكمة المختصة بلبنان
-81.9%	1	8	- دعم البنزين لسائقي السيارات العمومية
52.7%	0	0	- توقيفات لتسديد سلف الخزينة ٣/
24.3%	502	404	نفقات جارية أخرى، ومنها
16.2%	388	334	• مستشفيات
66.4%	111	67	- أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية)
-90.8%	0	1	- توقيفات لتسديد سلف الخزينة ٣/
9.1%	209	192	- احتياطي
9.1%	209	192	• دعم الفوائد
29.9%	987	760	٢. النفقات الاستثمارية
-22.6%	14	18	استثمارات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافق ومطارات وإنشاءات مائية
6.8%	75	70	• تجهيزات
17.5%	571	486	• إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها
-100.0%	0	48	• صندوق المهجرين
-40.4%	37	63	- مجلس الجنوب
52.8%	305	199	- مجلس الإنماء والإعمار
10.1%	139	127	- وزارة الأشغال والنقل العام
92.0%	77	40	- أخرى، ومنها
282.9%	15	4	- الهيئة العليا للإغاثة
65.6%	297	180	صيانة
771.6%	29	3	• نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية
	0	3	• تجهيزات وصيانة في مجلس النواب ٥/
-47.3%	0	0	• تعديلات حسابية لسلفات الخزينة ٣/
7.8%	233	216	٣. سلفات موازنة ٦/
-4.7%	40	42	٤. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) ٧/

٥. نفقات الخزينة /٨		
	1,331	1,304
بلديات	591	669
• أمانات	93	57
• ودائع /٩	160	107
• أخرى، ومنها	487	472
• رديّات الضريبة على القيمة المضافة	301	239
٦. إنفاق غير ميّوب	5	5
٧. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	20,563	20,081

المصدر: كشف حساب ٢٠١٢، كشف حساب الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، أرقام توقيفات البيان المالي

١/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٦)

٢/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (٧)

٣/ إن أرقام النفقات المصدرة من وزارة المالية تتضمن تسديدات من مخصّصات الموازنة والتي قد تُفعت مسبقاً كسلفات خزينة من حسابات الخزينة. هذه التوقيفات موجودة على جانبي الإيرادات والنفقات الأمور تتعلق بالمحاسبية ولا تعتبر اتفاق فعلي وبالتالي لا تؤثر على العجز.

٤/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٨). علماً أن بند كهرباء لبنان قد تمت إعادة تصنيفه من "نفقات خزينة مختلفة" إلى "تحويلات أخرى وفقاً للتصنيف المقترح في مشروع موازنة ٢٠٠٩ وذلك انسجاماً مع أداء المالية العامة.

٥/ يمثّل هذا البند إعادة تصنيف للمدفوعات التي حررت من الأمانات وفقاً لقانون رقم ١٢٣ بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠١٠، والذي فتح اعتماداً بقيمة ٢٠ مليار ليرة في موازنة ٢٠١٠ وذلك لتغطية كلفة تجهيز وصيانة البرلمان. وقد سمح هذا القانون بإصدار سلفة طارئة ذات قيمة ومدة محددين، بناءً على قرار رئيس مجلس النواب. سوف يتم قوننة هذه السلفة بناءً على فواتير مصدقة من قبل سكرتاريا البرلمان ومقدمة إلى وزارة المالية.

٦/ لسلفات الموازنة كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره"، إلا أن وزارة المالية ارتأت تنويعها بشكل مستقل بسبب نموها الملحوظ في الأونة الأخيرة. وبحسب القانون، يجب قوننة هذه المدفوعات لاحقاً، وحينها فقط يمكن إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

٧/ يتضمن هذا البند (بإستثناء الرواتب والأجور)، كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

٨/ اعتباراً من كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

٩/ إن الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، والبلديات، الصناديق المالية، من إيرادات محصلت لصالحهم

جدول ٦: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور

نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣		(مليار ل.د.)
	ك-٢	ك-١	
-33.6%	9	13	تحويلات إلى مجلس الجنوب
-21.0%	30	37	تحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار
-1.8%	6	7	تحويلات إلى صندوق المهجرين
-7.0%	304	327	تحويلات إلى الجامعة اللبنانية
40.6%	17	12	تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٧: تفاصيل عمليات خدمة الدين

نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣		(مليار ل.د.)
	ك-٢	ك-١	
4.7%	5,714	5,457	تسديد فوائد
0.2%	3,341	3,333	الدين بالعملة المحلية
11.7%	2,373	2,124	الدين بالعملة الأجنبية، ومنها
12.1%	2,246	2,004	- فوائد على اليوروبوند*
31.1%	7	5	- فوائد على قروض خاصة*
4.5%	120	115	- فوائد على قروض ميسرة
-2.8%	287	295	تسديدات أقساط قروض ميسرة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
*تتضمن نفقات عامة متعلقة بالعملية

جدول ٨: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان¹

نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣	2013 ك٢ - ك١	2012 ك٢ - ك١	(مليار ل.ل.)
-10.3%	3,056	3,408	شركة كهرباء لبنان، ومنها:
-41.5%	65	112	خدمة الدين، ومنها:
-2.8%	2,990	3,076	شراء غاز و فيول
-100.0%	0	220	سلفات خزينة*

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
*بموجب قانوني ٩٠٩٤ و ٩٠٩٥ تاريخ ١٢/١٠/٢٠١٢ بقيمة ٤٠ مليار ليرة (الضريبة على القيمة المضافة على النفط) و ١٨٠ مليار ليرة (الدفعة الأولى من العقد مع شركة كارباور شيب المتعلق بخواص إنتاج الطاقة).

القسم الثالث: الدين العام

جدول ٩: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر أيلول 2013 (مليار ليرة)

نسبة التغير	التغير	2013	2012	2011	2010	(مليار ل.ل.)
ك ٢٠١٢ -	ك ٢٠١٢ -	ك ٢٠١٣	ك ٢٠١٢	ك ٢٠١١	ك ٢٠١٠	
10.0%	8,710	95,669	86,959	80,887	79,298	إجمالي الدين العام
12.2%	6,105	56,303	50,198	49,340	48,255	الدين بالعملة المحلية
14.1%	2,122	17,171	15,049	16,374	13,130	• مصرف لبنان (يتضمن REPOs وقروض EDL)
9.6%	2,629	29,896	27,267	25,177	27,214	• المصارف التجارية
17.2%	1,354	9,236	7,882	7,789	7,911	• ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها
9.8%	638	7,117	6,479	6,538	6,268	- مؤسسات عامة
0.0%	0	134	134	41	-	- سندات فروقات المتعهدين ¹
11.2%	88	877	789	788	867	* فوائد متراكمة من الدين
7.1%	2,605	39,366	36,761	31,547	31,043	دين بالعملة الأجنبية ²
-0.4%	-11	2,574	2,584	2,566	2,624	• الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي
-20.1%	-587	2,338	2,925	3,512	4,137	• ديون باريس 2 (يورويوند وقروض) ³
-9.6%	-127	1,187	1,313	1,723	1,855	• ديون باريس 3 (يورويوند وقروض) ⁴
11.1%	3,261	32,688	29,427	23,259	21,870	• إصدارات يورويوند في السوق
11.0%	44	444	400	407	483	• فوائد متراكمة على اليورويوند
21.4%	24	136	112	80	74	• سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية ⁵
19.2%	2,481	15,397	12,916	10,984	11,419	ودائع القطاع العام
8.4%	6,229	80,272	74,043	69,903	67,879	صافي الدين العام
11.5%	6,754	65,377	58,623	50,192	51,308	إجمالي القيمة السوقية للدين ⁷
1.4%	0	68%	67%	62%	65%	% من إجمالي الدين

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١: سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية بتدرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية

٢: أرقام كانون الأول 2010 - كانون الأول 2011 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقاً نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالفروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

٣: ديون باريس ٢ (الفروض واليورويوند) تتضمن يورويوند صدر أولاً بقيمة ١,٨٧٠ مليار دولار ضمن مؤتمر باريس ٢.

٤: صادر لماليزيا كجزء من مساهمة باريس 3، قرض للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحة أولى للقرض الفرنسي في شباط 2008 وقسم من شريحة ثانية في تشرين الأول ٢٠١٢، قرض صندوق النقد الدولي، شريحة أولى لقرض الاتحاد الأوروبي، وقرض لصندوق النقد العربي في حزيران 2009

٥: سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاك ومقاول).

٦: إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.

منشورات وزارة المالية

٢٠١٣

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٦١-٧٤

مرصد المالية العامة، كانون الثاني-تشرين الثاني ٢٠١٣

مرصد المالية العامة، تشرين الثاني-كانون الأول ٢٠١٢

نتائج المالية العامة عن العام ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في الفصل الأول من العام ٢٠١٣

نتائج المالية العامة في الفصلين الثاني والثالث من العام ٢٠١٢

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، تشرين الثاني-كانون الأول ٢٠١٢، كانون الثاني-تشرين الأول

٢٠١٣

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، تشرين الأول - كانون الأول ٢٠١٢ وكانون الثاني-تشرين الأول ٢٠١٣

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١٢ والفصل الأول والثاني والثالث والرابع من

العام ٢٠١٣

٢٠١٢

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٥٠-٦٠

مرصد المالية العامة، كانون الثاني-تشرين الأول ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في العام ٢٠١١

نتائج المالية العامة في الفصل الأول من العام ٢٠١٢

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني-تشرين الأول ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١١

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، كانون الثاني - أيلول ٢٠١٢

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، كانون الأول ٢٠١١

٢٠١١

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٣٨-٤٩

واردات السيارات وإيرادات الدولة (١٩٩٧-٢٠١٠)، آذار ٢٠١١

إطار إدارة الدين ٢٠١٠-٢٠١٥، آذار ٢٠١١

موازنة المواطن لعام ٢٠١٠، شباط ٢٠١١

مرصد المالية العامة - نشرة شهرية، كانون الثاني - كانون الأول ٢٠١١

نتائج المالية العامة - الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني - كانون الأول ٢٠١١

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١
الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣ نشرة شهرية، شباط - تشرين الثاني ٢٠١١

للحصول على قائمة كاملة بمنشورات وزارة المالية، يرجى مراجعة الموقع التالي: www.finance.gov.lb



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: ٨/٩٨١٠٥٧ ١ ٩٦١

فاكس: ٩٨١٠٥٩ ١ ٩٦١

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb

الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb